

كانون الثاني ، تخلى عن امتيازاته الاستراتيجية والسياسية في مغامرة لا يمكن ان تؤدي ، نسي افضل الاحوال ، الا الى مكاسب محدودة لمصر ، ولمصر وحدها . وهي على الأرجح ستبرز الانقسامات القائمة في العالم العربي ، وتشجع اسرائيل على السعي الى مواجهة عسكرية اخرى كوميسلـة للتعويض عن الخسائر النفسية والسياسية (مثال ذلك ، خفض مكانتها في استراتيجية البحر الابيض المتوسط الاميركية) التي تكبدتها في حرب تشرين ، ولزيادة التورط الاجنبي في الشرق الاوسط .

واذا كانت مصر مستعدة للقبول بسلام منفصل مع اسرائيل ، فستضغط واشنطن من أجل اعادة سيناء الى مصر لاسباب سنبحثها فيما بعد ، وقد تتنازل اسرائيل ، علما بأن اتفاق فك الارتباط لم يفعل الشيء الكثير للتشجيع على مثل هذا التنازل . فالاتفاق زاد من اغراء تحويل خط اسرائيل العسكري الى حدود دائمة عندما اقام هذا الخط على طول الممرات الاستراتيجية (جدي ومتلا وخاتمية) . والى ذلك ، اذا كانت مصر قد استعادت قناة السويس ، فان اسرائيل تسيطر على المدخل اليها . فبماكانتا من شرم الشيخ ان تحاصر خليجي السويس والعقبة ، ومن هنا ادعاء بارليف الاخير بأن « سفننا الحربية ستكون بالنتيجة في مركز أفضل لغلاق قناة السويس » . (لوموند ، ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٤) . كما تحتفظ اسرائيل بحقول نفط ابو رديس المربحة (بليون دولار سنويا) ، وهي كئز لا يحتمل ان تتخلى عنه دون ضغط كبير . وما لم تكن مصر مستعدة لفصل نفسها عن مطامح الشعب الفلسطيني ، وعن حاجة سوريا الى استعادة الجولان ، فمن غير المحتمل ان تمارس واشنطن الضغط .

ان صفة غريبة من صفات خط حدود كانون الثاني تبرز الاهمية التي تعلقها اسرائيل على هذه الاحتلالات : ان منطقة فك الارتباط للامم المتحدة (ويبلغ عرضها ١٢ كيلومترا) تتصلص الى نحو نصف عرضها العادي عند النقطة التي تقطع الطريق باتجاه الشرق من الاسماعيلية تاركة لاسرائيل السيطرة التامة على مفرق طرق الطلاسة في الطريق الى قاعدة بير جفجافة العسكرية الاسرائيلية في سيناء الوسطى . انه في الوقت الذي قبل فيه بفرض قيود شديدة على نشر القوات

نظرا الى الموقف الاستراتيجي الذي وقفه الزعماء الاسرائيليون (بحيث اعلن حتى « الصمامات » ان القدس وشرم الشيخ وهضبة الجولان هي مناطق لا يمكن التفاوض عليها) فقد كانوا بحاجة الى اغراءات خاصة للاقرار بضرورة الانسحاب الكامل . وفي اعتاب حرب تشرين التي زعزعت افتراضهم بأنهم دولة لا تقهر ، وبرزت عزلتهم ، وكدت على اعتمادهم التام على الولايات المتحدة ، كان يمكن ان يكونوا اكثر اذعانسا للعقل ، وبخاصة لان مصلحتهم الوطنية تقتضي تسريحا مبكرا للجنود . ولو صمدت مصر ، وساعدها كيسنجر بنصائح ودية وانذارات شديدة ، لربما كانت حدثت اسرائيل على القبول بالانسحاب الكامل كأساس لفك الارتباط والمفاوضات . ولو رفضت ، لربما كان ائبت الخيار الثالث (الانسحاب من جانب واحد من غرب قناة السويس) انه السبيل العملي الوحيد امام اسرائيل . وكان يمكن اخفاء كونه من جانب واحد بتصعيد للاشتباكات يؤدي الى اتفاق يفسح في المجال لخط وقف نار جديد على طول ممرات جدي ومتلا . لقد كانت ورطة الجيش الثالث خطيرة واستعادة القناة مهمة الى حد كاف لجعل اتفاقية كهذه جذابة في نظر مصر . لكنها انذاك كانت احزرت ما احزرت من الاتفاق الحالي دون وضع قوات الامم المتحدة لفترة طويلة على الارض المصرية ، ودون « التفاهات » التي قيل ان السادات قدمها الى كيسنجر .

لقد دفع العقل وتواعد الدبلوماسية المرء الى الافتراض بأن مصر ، مع احتفاظها بموقف معتدل ، سترفض خيارا ثالثا (فك الارتباط عن خطوط وقف النار اللاحقة لتشرين الاول الى حدود عسكرية جديدة يمكن لاسرائيل السيطرة عليها لمدة غير محدودة دون تبعئة كاملة) الا اذا كان مرتبطا بالتزام وجدول مواعيد ومفاوضات لانسحاب اسرائيلي كامل . ولا بد ان يكون هذا الخيار قد اعتبر في الخطة - اللعبة الاسرائيلية - الاميركية فيشة جيدة ولكنها رهان سيء . وفي نهاية الامر كانت ستضطر اسرائيل الى الاختيار من بين الخيارات الثلاثة الاخرى . ولكن القبول باتفاق فك الارتباط وفر على الحكومتين الاميركية - الاسرائيلية ضرورة الاختيار .

وفي قبول الرئيس السادات لشروط فك ارتباط